

الذخيرة

وإلا فهو تكاذب وجوز غيره اتحاد المجلس قال سند إذا تقررنا على اتحاد العقد فالعبد للمبتاع بيينة وإن كان الثوب بيد المبتاع فلا يأخذه البائع لأنه ملك المبتاع وإن كان بيد البائع لم يجبر المبتاع على أخذه لأنه كذب البيينة والبائع فيه وهو لا يدعيه وحيث يتحالفان يحلف كل واحد منهما على إثبات دعواه ونفي دعوى خصمه القسم السابع الاختلاف في قبض الثمن ففي الجواهر الأصل عدم القبض في الثمن والمثمن حتى يثبت الانتقال إما بالبيينة أو بعادة مستقرة كاللحم ونحوه مما يشتري من أصحاب الحوانيت فإذا قبضه المشتري وبيان به صدق في دفع الثمن وفي تصديقه إذا قبض ولم يبين خلاف سببه شهادة العوائد وفي الكتاب إذا اختلفا في دفع الثمن بعد قبض المبيع والغيبة عليه صدق البائع مع يمينه إلا فيما يباع بالنقد كالصنف والخضر والحنطة فيصدق المشتري لأنه العادة قال سند لو كان عرف فاسد في تأخير ثمن الصنف يخرج على الخلاف في دعوى الفساد والصحة إن كانا مسلمين ويرجع في الرهنين إلى العادة فرع فإن كان بين المتبايعين مكتوب لا يصدق على الدفع إلا بيينة لأن العادة أن المشهود به لا يدفع إلا بيينة فرع قال سند إذا اختلفا في قبض المبيع قبل قبض الثمن صدق المبتاع مع يمينه لأن الأصل عدم القبض أو بعد القبض للثمن صدق من